مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: 10 العدد: 01 / جوان-2023
ص 449 - 472

OEB Univ. Publish. Co.

دور القطاع الفلاحي في دعم التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر

The role of the agricultural sector in supporting the trend towards economic diversification policy in Algeria

د. قصوري ريم [1] [*]

[1] جامعة امحمد بوقرة بومرداس(الجزائر)، *Rym.guessouri@yahoo.fr*

تاريخ الاستلام: 2023/03/31 تاريخ قبول النشر: 2023/06/10 تاريخ النشر: 2023/06/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الفعال للقطاع الفلاحي في دعم سياسة التنويع الاقتصادي بالجزائر من خلال تبيان دوره في دعم معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل والتجارة الخارجية . وبغية الوصول إلى هذا الهدف تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت هذه الدراسة الى أنه بالرغم من مساعي الدولة الجزائرية في وضع القطاع الفلاحي ضمن استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال تنفيذ سياسات وبرامج تنموية جديدة بهدف تفعيله والنهوض بالإنتاج إلى مستوى تغطية الاحتياجات المحلية وإمكانية التصدير إلا أن المجهودات لم ترق إلى المستوى المطلوب.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، التنويع الاقتصادي، البرامج التنموية، الإمكانات المحلية.

تصنيف **JEL** : Q1، N5.

Abstract:

This study aims to demonstrate the influential role of the agricultural sector in supporting economic diversification policies in Algeria by showing its role in supporting economic growth rates, employment levels, and foreign trade. To reach this goal, the descriptive analytical approach was used. This study concluded that despite the efforts of the Algerian state to place the agricultural sector within the strategy of economic diversification through the implementation of new development policies and programs to activate it and advance production to the level of covering local needs and the possibility of export. Those efforts could have lived up to the required level.

Keywords: the agricultural sector, economic diversification, development programs, local capabilities.

Jel Classification Codes: Q1, N5.

[*] **المؤلف المرسل:** قصوري ريم

1. المقدمة:

استحوذ موضوع التنويع الاقتصادي خلال الآونة الأخيرة على اهتمام الكثير من الأوساط، وأصبح يشكل قضية جوهرية خاصة بالنسبة للدول أحادية الدخل التي تعتمد على ايرادات بعض الموارد الاقتصادية الناضبة في تحصيل موارد المالية وتمويل التنمية، حيث تسعى الدول جاهدة من خلال هيئاتها و سياساتها لتحقيق هذا الهدف.

في هذا الصدد، وفي ظل ما يعانيه الاقتصاد الجزائري من أحادية اقتصادية واختلالات في البنى الهيكلية و ما ترتب على هيمنة لقطاع المحروقات بشكل كبير على الناتج المحلي ومؤشرات الاقتصاد الكلي، يؤكد الخبراء على ضرورة أن تبحث الحكومة وبشكل سريع على مداخيل بديلة للمحروقات، مؤكدين ان القطاع الفلاحي يشكل البديل الأمثل والحل الواقعي لمواجهة هذه الأزمة لما يحظى به البلد من إمكانيات كفيلة للرفع بالقطاع من جهة و للأهمية البالغة له كونه مصدر الأمن الغذائي و قطاع كفيل بخلق الثروة لارتباطه بالقطاعات الاقتصادية الأخرى فمخرجاته هي مدخلات لقطاعات اقتصادية أخرى كالصناعة والتجارة من جهة أخرى.

على ضوء ما تقدم يمكن إبراز الإشكالية التالية:

إلى أي مدي يمكن أن يساهم القطاع الفلاحي في الجزائر في دعم التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي والخروج من دائرة التبعية النفطية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في توضيح أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد، كونها أيضا أكثر المواضيع تداولا و نقاشا في الآونة الأخيرة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين بسبب تذبذب أسعار البترول مما أدى الى حدوث خلل في الاقتصاد الدولي عامة والجزائر خاصة.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- البحث في مفهوم التنويع الاقتصادي و توضيح أهميته وأهدافه؛
- تسليط الضوء على القطاع الفلاحي كاستراتيجية تنموية كفيلة بجعل هذا القطاع الاستراتيجي يلعب دوره الأساسي في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- معرفة ما حققته البرامج المنفذة من أهداف مسطرة ونجاعتها من خلال عرض أهم إحصائيات هذا القطاع في الجزائر؛

– تقديم جملة من الاقتراحات من أجل النهوض بالقطاع الزراعي وتشجيع الاستثمار فيه، ومواجهة مختلف التحديات في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، وذلك من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لدور القطاع الفلاحي وسياساته المطبقة وانعكاساتها على أداء هذا القطاع في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري، ويظهر ذلك من خلال الاعتماد على المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من مختلف المصادر (الكتب المجلات والدراسات السابقة، وإحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وزارة الفلاحة، الديوان الوطني للإحصاءات...).

2. الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي قضية جوهرية حظيت بأولوية في الأوساط الاقتصادية خاصة في تلك البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على منتوج واحد في إيراداتها والناتجة عن الريع البترولي لما له من أهمية بالغة في تحقيق استقرارها الاقتصادي.

1.2 ماهية التنويع الاقتصادي و أهميته

أ/ مفهوم التنويع الاقتصادي:

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل (Assafiah, 2017).

كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين ناتج المخرجات، ويمكن أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الانشطة الاقتصادية المحلية أي الدخل من الاستثمار الخارجي، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة. (محمد و عبيد ، 2015)

أما المعهد العربي للتخطيط التنويع الاقتصادي فيعرف التنويع على أنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه الى تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية، أما في شقه المالي ، يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة ، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الاساسية (المعهد العربي للتخطيط).

من التعاريف السابقة نستنتج أن التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأجل تسعى إلى تجنب الاعتماد على موارد اقتصادية محدودة انطلاقا من استغلال كل الإمكانيات والموارد المتاحة بغية الوصول إلى توسيع الهيكل الاقتصادي وتنويع سلة منتجاته وتوفير عدد أكبر من مصادر الدخل التي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن المنافسة الدولية.

ب / أهمية و أهداف التنويع الاقتصادي:

تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الإستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع الوحيد في الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي والصادرات، كذلك يؤدي إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خيرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية ... إلخ عن طريق توفير الأموال اللازمة لذلك، وفي ما يلي يمكن إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:

-**التقليل من المخاطر الاقتصادية:** إن اعتماد اقتصاد أي بلد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، قد أصبح يشكل خطرا يهدد مصيره خاصة إذا كان هذا البلد يعتمد على إنتاج وتصدير سلع تعتمد على الموارد الخام، هذه الأخيرة التي عادة ما تكون لها بدائل متاحة أو لها أجل نضوب محددة أو أن سعرها و عوائدها عرضة للصدمات والأزمات التي تعرفها السوق الدولية، وبالتالي فإن الغاية من التنويع الاقتصادي هو الخروج من هذه الوضعية و بناء نسيج اقتصادي

متنوع ومتكامل يعتمد على موارد غير طبيعية وغير قابلة للزوال وغير مرتبط بالأسواق الدولية (طبايبية و الهادي، 2008، صفحة 22)؛

-**توسيع فرص الاستثمار**: تعتمد استراتيجية التنويع الاقتصادي على مجموعة من السياسات الأفقية و العمودية، وفي حالة تبني السياسات وتفعيلها سيكون لها لا محالة آثار مباشرة على تشجيع فرص الاستثمار الداخلي وكذلك فرص الاستثمار الخارجي وهو ما يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وما ينجر عنها من وفرة الموارد المالية؛

-**دعم الترابط ما بين القطاعات والنشاطات**: يساهم التنويع الاقتصادي في تقسيم العمل أو ما يسمى بالتخصص ما بين الصناعات و ذلك في اطار ما يعرف بالعناقيد أو المناولة الصناعية، حيث تتخصص كل مؤسسة أو وحدة إنتاج في إنتاج منتوج معين ويتم في النهاية جمع هذه المنتوجات أو السلع الوسيطية وتركيبها في المصنع النهائي وهي العملية التي تساهم بشكل كبير في توفير عامل الوقت والتكلفة و النوعية (التوني، 2002، صفحة 8)؛

-**رفع القيمة المضافة**: تعمل سياسة التنويع الاقتصادي من خلال خلق نشاطات جديدة أو توسيع نشاطات قائمة من خلال إتاحة الفرصة للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي إلى زيادة وتيرة الإنتاج و رفع مساهمتها في الناتج الوطني الخام، الأمر الذي يؤدي إلى خلق الثروة وزيادة القيمة المضافة، هذا بالإضافة إلى ما ينتج عنها من وفرة في النقد الأجنبي و عائدات في الجباية و استقرار في المالية العامة (الازعر، 2014)؛

-**إنعاش سوق الشغل**: تؤكد العديد من الدراسات إلى أن الدول التي ترتفع فيها معدلات البطالة هي تلك الدول التي تعتمد بشكل أساسي على قطاعات إنتاجية محدودة وكثيفة رأس المال، وعليه فإن ربح معركة التشغيل وخلق فرص عمل قارة لدى الفئات الواسعة من الشباب وخاصة الشباب حاملي الشهادات يتطلب إقامة نسيج اقتصادي متنوع داخل كل القطاعات خاصة فيما يتعلق بتشجيع إنشاء المشاريع المقاولاتية التي تعتبر القطاع الأكثر امتصاصا للبطالة في الآونة الاخيرة (باهي و روابنية ، 2016، صفحة 137)؛

-**تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية:** من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية ولإيرادات الميزانية العامة ورفع قيمتها الإضافية في الناتج المحلي الاجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛

-تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية وتوفير مناصب الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

-تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر من العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية (غزلان و جابي ، 2016، صفحة 4)؛

-تطوير منتجات أخرى غير المواد الأولية، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة نضوب هذه الموارد أو تناقصها؛

-تفادي التذبذب في أسعار هذه الموارد و بالتالي الإيرادات والنفقات العامة؛

-ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت أو بشرية؛

-تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات ودفع عملية التنمية.

ج/أشكال التنويع الاقتصادي:

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع حيث يمكن أن نميز بين (لعفيفي و بن الشيخ، 2017، صفحة 4):

-**تنويع الهيكل الانتاجي:** يكون متعلقا بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل لعنة الموارد الطبيعية أو المرض الهولندي، والتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو الأنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيات والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية؛

-**تنويع الاسواق:** إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن وجود طلب أكثر استقرار في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك، هناك وفرات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، وعموما تنويع

الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى أن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر قدرة البلد على المنافسة دوليا (حسين و مهيز، 2017، صفحة 6)؛

-**التنويع في التجارة الخارجية:** يتطلب التنويع الاقتصادي تغيير في بنية التجارة الخارجية، فلا يكفي أن يحصل تغير في بنية الإنتاج لكي يستنتج أن الاقتصاد قد توصل إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية في التنويع الاقتصادي، ويأخذ التنويع في الصادرات أهمية بالغة في الاقتصاديات النفطية التي ترتكز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، فبقدر ما يكون التنويع في الصادرات مهم وملحوظ بقدر ما يكون الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية. إذ أن تنويع النشاطات الإنتاجية دون القدرة على المنافسة الدولية. لذلك تبرز أهمية تحقيق اقتران التنويع بالصادرات مع التنويع بالنشاطات الإنتاجية.

3. تشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي، وذلك كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول المغاربية، وكذا قربها من السوق الأوروبية، كما يعتبر القطاع الزراعي من بين أحد أهم القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي لما يمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الواردات، كذلك العمل على امتصاص البطالة، لذلك سعت الدولة الجزائرية وراء تطويره وتنميته من خلال خلق برامج تنموية تتمثل في سياسة الاستصلاح وسياسة التجديد الفلاحي والريفي التي ترتكز على مبدأ الدعم المشجع لتحسين الاستثمار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي وعصرنة الفلاحة الجزائرية مستقبلا شريطة أن تكون هذه السياسة مبنية على أسس قانونية محكمة ودقيقة حتى تظهر نتائج إيجابية تسمح بالفلاحة الجزائرية إلى غزو السوق العالمي في مجال الانتاج الفلاحي.

1.3 إمكانيات أداء القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم قطاعات الاقتصاد من أهميته في الناتج الاجمالي واستيعابه لقوى العمل، وأهميته في الميزان التجاري، ودوره الكبير في الأمن الغذائي للسكان، وفيما يلي إمكانيات و مؤشرات أداء القطاع الفلاحي في الجزائر، والسياسات الزراعية التي بذلتها الدولة من أجل إنعاش هذا القطاع.

أ/ **الموارد المائية:**

–**الموارد المطرية:** رغم اتساع الرقعة الجغرافية و التي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم^2 إلا أن 93 % من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب ، وتساقط الأمطار فيها يقدر بنسبة 8 % أما المنطقة الشمالية للبلاد تقدر نسبتها 7 بالمئة من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م^3 بنسبة 92 % .

– **الموارد السطحية:** تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م^3/السنة و 13.5 مليار م^3، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية في الشمال على 11.1 مليار م^3 و الأحواض في الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار م^3، وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية.

– **المياه الجوفية:** تقدر جملة المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر بـ7 مليار متر مكعب في السنة، 2 مليار متر مكعب في السنة متواجدة في شمال البلاد وتستغل بنسبة تفوق 90% و5 مليار متر مكعب في السنة موجودة في الجنوب والتي لا تستغل منها سوى 1.7 مليار متر مكعب في السنة، وعوما تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية و23000 بئر عميق و90000 ينبوع بالإضافة إلى 60000 بئر صغير، وعلى عكس المياه الجوفية الموجودة في الجنوب –والتي تعد مياه غير متجددة– فإن الاحتياطات الموجودة في الشمال قابلة للتجدد، حيث أن الحجم الأكبر من هذه المياه الجوفية قدر ب 75 بالمئة تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة الهضاب العليا، كما تستفيد الجزائر من مخزون مائي في المناطق الجوفية التي تتقاسمها مع دول الجوار يقدر بحوالي 40 الف مليار م^3، نسبة 60بالمئة منها في الجزائر، أي ما يعادل 24 ألف مليار م^3 سنويا (عمراني، 2015).

ب/**الموارد الأرضية:**

حيث تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى 8.42 مليون هكتار أي لا تتعدى نسبة الإستغلال 20 بالمئة من المساحة الزراعية الكلية، كما أنه و في السنوات الأخيرة وفي إطار إستصلاح الأراضي فقد إرتفعت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ولايات الجنوب، ورغم

ذلك فإن المساحة المستغلة لا تزال ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية، وهذا ما يؤكد لنا إمكانية الإستثمار أكثر في القطاع الفلاحي لإحداث الأمن الغذائي وكذا إمكانية التصدير للخارج، ليصبح هذا القطاع من ضمن بدائل قطاع المحروقات.

وهذا ما يوضح رغبة الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث بلغت هذه الاخيرة 7240.49 ألف هكتار خلال سنة 2020 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021-2015)، و في إطار استصلاح الأراضي تسعى الجزائر إلى تقوية ما يقدر بـ 5% من مجموع الأراضي الزراعية والتي هي في طريق التحول إلى أراضي خصبة قابلة للزراعة وهذا من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي.

ج/الموارد البشرية العاملة في الزراعة:

تعتبر اليد العاملة الفلاحية من أهم عوامل الرأسمال الإنتاجي التي تعتمد عليه العملية الإنتاجية الفلاحية في الجزائر نظرا لأن العمليات الزراعية لازالت تنجز يدويا، فقد بلغ سكان الجزائر سنة 2021 بـ 44.28 ألف نسمة (صندوق النقدالعربي ، 2022)، أما النسبة المئوية للعمالة في الزراعة بلغ حوالي 11.9% سنة 2010 وقد تناقصت هذه النسبة إلى 9.7 % سنة 2020 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2022)، وهذا الانخفاض يمكن إرجاعه لعدة أسباب نذكر منها هجرة العمالة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي والهجرة من الأرياف خاصة خلال التسعينات بسبب الوضع الأمني، بالاضافة الى تخلي الشاب الجزائري عن رغبته في العمل في الفلاحة و توجهه إلى قطاع الصناعة والتجارة وغيرها من القطاعات الأخرى. وهذا يعد من أحد أسباب انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي بالجزائر (عبابة و فقير سامية ، 2016، الصفحات 10-11).

د/الموارد الرأسمالية: يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي حسب منظمة الفاوFAO بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، حجم الإنفاق في مجال استصلاح الأراضي و الهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني. حيث يلاحظ أن رأس المال الزراعي قدر بـ 43.540 مليار دج سنة 2000، ثم تطور خاصة خلال المخططات التي وضعتها الدولة لتطوير القطاع الفلاحي، إذ بلغت أقصاها سنة 2009 حيث وصلت إلى 393.750 مليار دج بداية تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتبدأ بعدها بالتراجع لتصل إلى 271.430 مليار دج بنسبة تقدر ب 45 بالمائة مقارنة بسنة 2008 (عبة،

2017-2018)، ويعود هذا التراجع إلى مساعي الدولة لتخفيض النفقات العمومية بعد تراجع أسعار البترول وتراجع احتياطي الصرف. كما تواصل هذا الانخفاض حتى وصل إلى حوالي 209.53 مليار دج سنة 2020.

بالإضافة إلى أن عدد الجرارات سنة 2020 بلغ حوالي 112610 وحدة، وعدد الحاصدات 11254 وحدة، أما إنتاج الأسمدة الآزوتية تقدر بـ 1043.20 الف طن نتروجين صافي خلال سنة 2020، كما بلغ إنتاج الأسمدة الفوسفاتية 32.40 الف طن فوسفور صافي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021)

هـ/الثروة النباتية: يشكل الإنتاج النباتي المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، فلقد كانت كل السياسات المطبقة في المجال الزراعي تهدف إلى زيادة حجم الإنتاج النباتي وترقيته، و من أهم المحاصيل التي تركز عليها نجد إنتاج الحبوب حيث يحتل الصدارة إذ يمثل 40 بالمئة، يليه إنتاج الخضر ثم الحمضيات ثم الفواكه الأخرى بعدها تأتي الزراعة الصناعية والكروم وأخيرا البقول الجافة.

و/الثروة الحيوانية: تعتبر القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، وتمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما لها من أهمية في توفير الإحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان و تزويده بالطاقة اللازمة، كما يوفر المادة الأولية للعديد من الصناعات وله أهمية اقتصادية بإعتباره مجال من مجالات الإستثمار الفلاحي، حيث يتميز بنوع من الإستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، ولهذا هناك إهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية.

2.3. المخصصات المالية للقطاع الفلاحي ضمن برامج الاستثمارات التنموية في الجزائر:

أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين لتخطي الصعوبات التي تواجهها.

أ/ مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): (زكريا، 2019، الصفحات 127-128)

أقر هذا المخطط في أفريل من عام 2001، حيث بلغت قيمته 525 مليار دج، أي ما يعادل 7 مليار دولار و أعتبر آنذاك برنامجا قياسا، وذلك بالنظر الى احتياطي الصرف المتراكم قبل إقراره والذي يقدر بـ 11.9 مليار دولار.

أما الغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي يقدر بـ 65.4 مليار دج، أي أن نسبته 12.45% من إجمالي الإستثمارات العمومية، وجسدت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDA، حيث قسم إلى قسمين: برنامج خاص بدعم القطاع الفلاحي وبرنامج خاص بدعم الصيد البحري، وإستفاد كذلك القطاع الفلاحي في إطار هذا المخطط من 55.89 مليار دج وزعت على الصناديق المسؤولة عن تمويل المشاريع الفلاحية.

كما خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001-2002 بما يقدر بـ 205.4 مليار دج و 185.9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى إستغلال الإنفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطوير النشاط الاقتصادي، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم(01) : مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالنسبة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2001-2004)

البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع(نسب
دعم الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: (نبيل، 2005).

ب/ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بإنتعاش وإزدهار الاقتصاد الوطني الجزائري وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو والتي خصصت الدولة فيه لدعم التنمية الاقتصادية حوالي 337.2 مليار دج، منها 300 مليار دج للفلاحة والتنمية الريفية، والباقي وزع بين كل من الصناعة والصيد البحري بملغ قدر بـ 25.5 مليار دج، كما خصص المبلغ الباقي المقدر بـ 11.7 مليار دج لكل من ترقية الاستثمار والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات

التقليدية. كما تم مسح 41 مليار دج من ديون الفلاحين سنة 2009. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) بالنسبة للقطاع الفلاحي

القطاعات	الوحدة (مليار دج)	النسبة %
برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها(الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري، السياحة...)	337,2	8
المجموع الكلي للبرنامج الخماسي 2005-2009	4.202,7	100

المصدر: (البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، افريل 2005).

ج/ برنامج التنمية الخماسي الاول (2010-2014) : (بيان إجتماع مجلس الوزراء، 2010)

يسمى أيضا برنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، و بذلك بغت جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الانجاز.

علاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص رصد منه أكثر من 1.000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية ضمن تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي. هذه الأخيرة تم الشروع في تنفيذها من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2008، إذ ترتكز سياسة التجديد الزراعي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد و تحقيق التنمية المستدامة. وتتشكل من ثلاث محاور: المحور الزراعي، المحور الريفي وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية PRCHAT.

- **المحور الزراعي:** يهتم التجديد الفلاحي بالبعد الاقتصادي والإنتاجية لضمان الأمن الغذائي المستدام، كما يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي

الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، ويعتمد في ذلك على ثلاثة برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات التالية: وحدات الاستبيان الحقلية، مراكز الامتياز المتكاملة، المهارات والبنيات التحتية، التكوين.

- **المحور الريفي**: الذي يهدف إلى التطوير المتكامل والمتوازن المستدام للأقاليم الريفية، بالإضافة إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والمائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص؛
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق؛
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة؛
- عقد كفاءة للتنمية الزراعية، و الغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية.

- **برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدات التقنية PRCHAT:**

جاء هذا البرنامج ليدعم كل الفاعلين في سياسة التجديد الفلاحي والريفي ولتقوية القدرات البشرية والتقنية لإنجاح هذه السياسة، أهدافه هي (فتحية و عاشور ، 2022، صفحة 343):

- عصرنة طرق الإدارة الزراعية؛
- استثمار أكثر فاعلية في مجالان البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، ليسمح بانتقال أحسن للتكنولوجيا إلى ميدان الانتاج؛
- تقوية القدرات المادية والبشرية على مستوى كل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم المنتجين والفاعلين في القطاع؛
- تقوية خدمات المراقبة والرعاية البيطرية والحماية النباتية، و خدمة شهادات المطابقة للبذور والشتلات والمراقبة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

د/برنامج التنمية الخماسي الثاني (2014-2019):

تم تخصيص مبلغ 22100 مليار دج أي ما يعادل 280 مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية المختلفة لبرنامج توطيد النمو، كما قام هذا البرنامج على بلوغ نسبة نمو تقدر ب 7 % مع آفاق 2019، وتخفيض نسبة البطالة بالإضافة إلى تحسين ظروف المعيشة وضمان وتسيير المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد. ويتمثل المسعى الذي تم اعتماده في إطار هذا البرنامج، يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير شعب التصدير، وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور وهي: (العمراوي، 2019، صفحة 254)

-المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، من خلال توسيع المساحة الفلاحية النافعة وتثمين المنتجات الفلاحية الزراعية والغابية؛

-مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية، وتكييف سياسة الدعم والتمويل والتسيير العقلاني، وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية؛

-تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برامج التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة؛

-تقوية آليات الدعم و التأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع و تقوية نظام الوقاية و المراقبة الصحية النباتية ضد الكوارث الطبيعية ، ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار و تحسين الانتاجية ؛

-متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الزراعية، وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني.

إذا يمكن القول أن مخصصات القطاع الفلاحي تجاوزت سقف 2000 مليار دج حتى سنة 2019 وبنسبة لا تتجاوز 5% من إجمالي الإنفاق على الإستثمار العمومي وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع القطاعات الأخرى، و سبب ذلك أن تحقيق أهداف كبرى كرفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة تمويل قطاعات متعددة مع التركيز على القطاعات المشاريع الخاصة بتحسين المستوى المعيشي للسكان، لكن إقناع الحكومة بالدور الهام والإستراتيجي الذي يلعبه القطاع الفلاحي في دعم الاقتصاد

الوطني وتعزيز إستقلالية وسيادة الجزائر في البرنامج الأخير على المستوى الخارجي في حالة تحقيق الأمن الغذائي، جعل حجم الإنفاق الفلاحي في البرنامج الأخير تجاوز 2000 مليار دج بعدما كان لا يتعدى 100 مليار في البرنامج الأول.

هـ/مخطط عمل للقطاع الفلاحي 2020-2024 :

أصبح قطاع الفلاحة الذي يعد قطاعا إقتصاديا وإجتماعيا بإمتياز، يساهم بأكثر من 12% من الناتج الوطني الخام، كما يمثل ربع السكان العاملين والمقدر عددهم بأكثر من مليونين منصب دائم، هذا بالإضافة إلى إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار دعم المؤسسات الفلاحية.

يصبو مشروع قانون المالية لسنة 2020 إلى تحسين مناخ الأعمال و تشجيع الإستثمار خاصة في المناطق الجنوبية، كما يركز على تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الإكتفاء الذاتي، مؤكدا في هذا الصدد بأن الإنتاج الفلاحي أصبح يغطي بشكل كامل الإحتياجات الغذائية للسكان. كما خصص للقطاع الفلاحي 259.6 مليار دج. يرتكز هذا المخطط الذي تم مناقشته في عام 2020 من طرف الدولة على عدة أهداف منها:

-تشجيع الإنتاج الوطني من خلال توفير وسائل الإنتاج وعصرنتها وحماية الإنتاج المحلي عبر تقليص إستيراد بعض المنتجات؛

-حل مشكل الري لاسيما في الهضاب والجنوب مع زيادة المساحات المسقية من خلال إستخدام الوسائل العصرية؛

-إدماج الإبداع كمفتاح للعصرنة والتنمية الفلاحية، إقرار سياسة فلاحية، تعزيز وترقية الأعمال الموجهة لسكان الأرياف وكذا المحافظة على التراث الغابي وتثمينه؛

-إنشاء معهد للفلاحة الصحراوية يكون مقره في الجنوب الجزائري لضمان التكوين والتأطير لهذا النوع من الزراعة، كما شدد على ضرورة تخليص الفلاحة من القيود البيروقراطية؛

-الإهتمام بالفلاحة الصحراوية وتربية المواشي والتنمية الفلاحية والريفية للمناطق الجبلية وتوسيع وتثمين الطاقة الغابية، أين حث على تشجيع بعض القطاعات المولدة للثروة مثل الأشجار المثمرة و إنتاج العسل؛

-التشديد على ضرورة تخفيض الأسعار حتى تكون المنتجات في متناول المواطن والإسراع في تسوية الوضعية القانونية للأراضي، من خلال حماية وتطهير وضمان التحسين الأمثل للعقار الفلاحي؛

-تعزيز نظام تمويل النشاطات الإستراتيجية وتشجيع الإستثمار وتعزيز القدرات البشرية والمساعدات التقنية ورقمنة النظام المعلوماتي.

من المقرر أن يفضي هذا البرنامج في آفاق 2024 إلى رفع الانتاج وتثمينه الشامل وإلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف في البيئات الهشة الجبلية وكذا السهوب والصحراء وإلى إدماج الصناعات الزراعية وإستحداث مناصب الشغل.

كما تصبو مساعي هذا المخطط إلى إحداث تنمية فلاحية وريفية ناجعة ومستدامة وجعلها أداة فعالة لتنويع الإقتصاد وتقليص عجز الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية الأساسية، حيث يرتكز على ثلاث محاور هي: عصرنة الفلاحة و تطوير نشاطاتها في المناطق الصحراوية والجبلية. (طويل، قندوز، و مرابط، 2021، الصفحات 232-234)

4. مساهمة القطاع الفلاحي في متغيرات دعم التنويع الاقتصادي:

يمكن توضيح مساهمة القطاع الفلاحي في دعم التوجه نحو التنويع الاقتصادي من خلال تبيان مساهمته في الناتج الاجمالي وإستعابه لقوة العمل وترقية التجارة الخارجية.

أ/ مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي:

يوضح الجدول الموالي مساهمة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي، وتطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة خارج المحروقات:

جدول رقم (03): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021

السنوات	القيمة المضافة لقطاع الفلاحة مليار دينار	النسبة في الناتج المحلي الإجمالي %	السنوات	القيمة المضافة لقطاع الفلاحة مليار دينار	النسبة في الناتج المحلي الإجمالي %
2000	346.1	9	**2017**	2319.1	11.8
2005	577.0	7.67	**2018**	2421.6	11.8
2010	1015.2	8.4	**2019**	2529.1	12.3
2015	1935.1	11.6	**2020**	2598.5	14.1
2016	2140.3	12.3	**2021**	2869.6	13.0

المصدر: (بنك الجزائر).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت ارتفاعا كبيرا خلال 2000-2015 بحيث ارتفعت من 346 مليار دينار ج لتصل إلى 1935 مليار دج. وفيما يخص القيمة المضافة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مع أخذ المحروقات بعين الاعتبار، فقد ظلت نسبة المساهمة في حدود 9 % و 12 % و هذا راجع إلى تشجيع الاستثمار في هذا القطاع، حيث استفاد من غطاء مالي كبير في إطار سلسلة البرامج التنموية خلال 2000-2014، ورغم النقائص والمعوقات التي شهدتها هذه البرامج التنموية سواءً على مستوى التنفيذ أو التحكم في التكاليف إلا أنها ساهمت في إحداث تغير نوعي في قطاع الفلاحة، من خلال تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني .أما بالنسبة لسنة 2017 قدرت القيمة المضافة المولدة في هذا القطاع بنحو 2319.1 مليار دينار، ممثلة 16.2%من القيمة المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي و 12.3 %من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وذلك بسبب ضعف نموه، حيث لم يساهم القطاع إلا بحوالي 11.8 % في النمو الإجمالي، وخص هذا التراجع في نمو القطاع الفلاحي أغلب المحاصيل الزراعية مع مستويات نمو سلبية العديد من المنتجات.

فحسب تقديرات المصالح المختصة، تجاوزت قيمة الإنتاج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للبلاد 25 مليار دولار في عز الأزمة الصحية التي ميزت العام 2020، مقابل 23 مليار دولار خلال الموسم الفلاحي السابق. وبفضل مواردها البشرية والطبيعية والمادية (المكننة)، فرضت الفلاحة نفسها كقطاع استراتيجي قادر على ضمان الأمن الغذائي للبلاد حتى في أصعب الظروف.

ب / مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل:

جدول رقم (04): مساهمة الزراعة في التشغيل في الجزائر

السنوات	القوة العاملة الاجمالية (الف نسمة)	القوة العاملة الزراعية (الف نسمة)	نسبة العاملين في الزراعة %	السنوات	القوة العاملة الاجمالية (الف نسمة)	القوة العاملة الزراعية (الف نسمة)	نسبة العاملين في الزراعة %
2005	9984.69	1840.17	18.43	**2015**	11742.18	1215.31	10.35
2010	11075.07	1313.50	11.86	**2016**	11904.86	1220.24	10.25
2011	11294.11	1216.37	10.77	**2017**	12051.68	1224.45	10.16

10.02	1219.77	12173.45	**2018**	10.69	1232.90	11533.22	**2012**
9.86	1213.15	12303.85	**2019**	10.62	1274.63	12002.17	**2013**
9.71	1206.75	12427.03	**2020**	10.50	1216.50	11585.75	**2014**

المصدر: (مركز الابحاث الاحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية، 2020).

يبين الجدول أعلاه مساهمة الزراعة في التشغيل، حيث نلاحظ أن تشغيل القطاع الزراعي لليد العاملة منخفظا وأن القوة العاملة الزراعية في تراجع فقد إنخفضت من 1840.17 إلى 1216.75 مليون نسمة خلال الفترة 2005-2020 أي بعدما كانت تمثل 18.43% من إجمالي القوة العاملة تراجعت لتصل إلى 9.71%، كما أن هناك تراجع في مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل، ويعود هذا التراجع إلى هجرة القوى العاملة في هذا القطاع إلى قطاعات إقتصادية أخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل، وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن لتحسين أوضاعهم الإجتماعية و زيادة دخلهم (خميسي و بلعور، 2016، الصفحات 232-234).

بالإضافة إلى إرتفاع عدد اليد العاملة في القطاع الزراعي حيث انتقل من 2442.6 ألف نسمة أي حوالي 23بالمئة إلى أكثر من 2550 الف نسمة سنة 2014 بإنخفاض قدره 0.7 بالمئة بسبب إنخفاض اليد العاملة الإجمالي الذي يرجع إلى نزوح و هجرة السكان من الأرياف و المناطق الزراعية، وبسبب قلة الأمطار التي تعتمد عليها الكثير من المزروعات في الجزائر. أما في سنة 2015 فقد شهد تحسنا في إرتفاع عدد القوة العاملة الكلية لترتفع بدورها عدد اليد العاملة في الزراعة إلى قرابة 4960 ألف نسمة سنة 2015 لتحقق نسبة حوالي 42 بالمئة من إجمالي اليد العاملة في المجال الزراعي، هذا التحسن يعد مؤشرا تنمويا إيجابيا ينطوي على دلالات هامة تعكس كفاءة العاملين في الزراعة ومحاولة تطوير الأساليب و التقنيات الإنتاجية الحديثة في الزراعة. فمثلا في مجال الري الحديث تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد مصر وذلك حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كما يعكس بوادر عودة السكان للنشاط الفلاحي إلى أراضيهم تزامنا مع سياسة ترشيد الإنفاق العام التي تتبعها الجزائر منذ سنة 2014 والتوجه نحو الفلاحة كقطاع بديل عن قطاع النفط.

ج / مساهمة قطاع الفلاحة في ترقية التجارة الخارجية:

يمكن قياس مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية من خلال عدد من المؤشرات، من أهمها معدلات نمو الصادرات و الواردات الزراعية، ونسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية ومساهمة الصادرات والواردات الزراعية في الصادرات والواردات الكلية، نسبة الصادرات الكلية بالإضافة إلى نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية وأخيرا مساهمة التجارة الزراعية في التجارة الخارجية الكلية (زهير، 2013-2014).

جدول رقم(05): تطور الواردات والصادرات الزراعية والغذائية خلال الفترة (2008-2020)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
متوسط الفترة2008/2012	4223.93	8678.43	6365.90	56851.91	353.62	215.61
2013	55213,08	17517,58	8428,32	65181,08	568,51	405,70
2014	58274,09	19409,38	9427,49	62884,29	772,54	323,15
2015	51803.1	10247.8	8297.2	3479.6	648.1	221.3
2016	46059.2	10309.1	7603.0	30027.6	867.3	349.1
2017	47089.5	10332.2	7212.1	35191.1	756.8	328.3
2018	46333.1	10306.0	7385.9	41797.3	1239.4	342.9
2019	41934.1	9682.3	6925.9	3582.5	1299.8	410.6
2020	34665.4	8462.3	7601.1	22483.1	1404.6	477.6

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2015-2021)

نلاحظ من خلال الجدول ان حجم الواردات الزراعية مقارنة بإجمالي الواردات الكلية عرف ارتفاعا على مدى الفترة المدروسة و هذا ما يدل على تبعية الجزائر للخارج في المجال الزراعي وعجزها على تلبية متطلبات السكان انطلاقا من مواردها المحلية. كما يتبين أن متوسط حجم الواردات الغذائية مقارنة بالواردات الإجمالية في الفترة الممتدة من 2005-2014 تقدر بـ 26.95%، وهي تعتبر نسبة معتبرة بالمقارنة مع المبالغ الإجمالية للواردات مما يشكل خطر على التوازن الاقتصادي للبلاد في ظل تراجع أسعار المحروقات باعتبار قطاع المحروقات أهم قطاع لتمويل الواردات في الجزائر. كما تشكل الواردات الغذائية نسبة هامة من إجمالي الواردات الجزائرية حيث تجاوزت نسبتها 19بالمئة للسنوات المدروسة.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات الجزائرية سجلت نموا متزايدا خلال الفترة 2008-2019، في حين تبقى نسبة لا تتعدى 3 بالمئة من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات وهذه الأخيرة تحتوي على عدة أنواع في تركيبتها ومن بينها الصادرات الغذائية حيث تشكل نسبة 0.25 بالمئة كأقصى حد لها وهذه نسبة ضئيلة جدا وذلك سنة 2003-2009، أما أعلى نسبة فقد سجلت سنة 2010-2011 ويرجع سبب هذا الانتعاش الى التحفيزات والامتيازات التي منحتها الدولة للمزارعين في إطار تشجيعهم للقطاع، أما نسبة مساهمة الصادرات الزراعية ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية تبقى ضعيفة جدا بحيث لم تتجاوز 1%، وهذه النسبة دليل على تواصل انخفاض الصادرات الغذائية، ويرجع ذلك إلى عدم تحقيق فعالية على مستوى إعادة هيكلة الصادرات الجزائرية وتنويعها، وفي هذا الصدد يمكن القول أن الثورة النفطية التي تسخر بها الجزائر كانت إلى حد ما عائقا أمام تنمية و تطوير الصادرات غير النفطية و أولها الصادرات الزراعية خاصة وأن الجزائر بلد زراعي، كما أنها تمتاز بالتذبذب الشديد من سنة لأخرى لارتباطها بالعوامل التي تؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي بشكل عام خاصة في الآونة الأخيرة أين شهد تراجعا في مستويات الإنتاج والإنتاجية التي تصبح قادرة على مواجهة المنافسة بسبب فتح السوق الجزائرية أمام السوق الأوربية.

يمكن القول أن الإحصائيات السنوية تظهر أن قيمة الواردات الزراعية والغذائية أكبر من قيمة الصادرات الزراعية والغذائية في كل سنة، وهذا ما يظهر أن الميزان التجاري الخاص بالقطاع الزراعي يعرف دائما عجزا حيث أن الجزائر تستورد العديد من المنتجات لتلبية الطلب المحلي عليها بسبب نقص المساحات المزروعة وبالتالي نقص تنوع المنتجات، بينما تنحصر الصادرات الزراعية في التمور وبعض المنتجات المحدودة الأخرى.

5. الخاتمة :

رغم الإجراءات المتخذة من قبل السلطات مع دخول الألفية الثالثة خاصة في القطاع الفلاحي من خلال برامج التنمية الفلاحية بغية إنعاشه و تحسين معدلات نموه ومساهمته في تنويع الاقتصاد الوطني، إلا أنه حال دون المخطط له إذ أن مساهمته في إجمالي الناتج المحلي و العمالة وترقية التجارة الخارجية لا تزال ضعيفة مقارنة مع الدعم المالي المقدم ضمن المخططات التنموية والإمكانات المتوفرة، وهذا يدل على أن هذا القطاع في

حاجة إلى مرافقة مقرونة بالدعم المادي المقدم وزيادة التحفيزات لإستغلال الإمكانيات المتاحة بشكل مثمر حتى نعمل على خلق وتنويع الثروة لدعم الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الصدد تم وضع الإقتراحات التالية:

- ✓ يجب على الدولة أن تكون لها رؤية واضحة وشاملة عن الزراعة والتنمية الريفية، فهي في حاجة إلى تصميم وتنفيذ مجموعة من التدابير اللازمة، لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، وإلى إعادة النظر في هذه التدابير وفق متطلبات التنمية والأوضاع الدولية؛
- ✓ العمل على توفير بيئة اقتصادية وسياسية وتجارية مستقرة، تشجع على الاستثمار في الزراعة وتساهم في تحقيق التغيرات الهيكلية الضرورية، حيث أن استقرار الأسعار بما فيها أسعار الفائدة والنقد الأجنبي، يجعل المستثمرين المحليين والأجانب يشعرون بالثقة، ويسمح للمزارعين والتجار باتخاذ إجراءاتهم عن علم لفترة طويلة؛
- ✓ معالجة المشاكل الأساسية كالمشكل العقاري واستنزاف المساحات الخضراء، وسوء استعمال الموارد المائية وهو ما يبقي قطاع الزراعة في الجزائر بحاجة إلى عصرنة في التقنيات وإلى مبادرات استثمارية جادة وذلك للرفع من تنافسية القطاع ضمن متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- ✓ تكوين يد عاملة مؤهلة في القطاع الفلاحي ومتحكمة في التكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ التقليص من فاتورة وحجم واردات المنتجات الفلاحية والتي لا تدخل في اطار السلع ذات الاستهلاك الواسع، والتي يمكن الإستغناء عنها أو إستبدالها بالمنتجات المحلية؛
- ✓ اعتماد تقنيات جديدة في بناء مخازن المحاصيل الزراعية من أجل تسريع عملية التشييد خاصة في الولايات المعروفة بإنتاجها الغزير.

6. قائمة المراجع:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2022). تاريخ الاسترداد 21 2, 2023، من https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022.

آسيا طويل، فاطمة الزهراء قندوز، و آسيا مرابط. (2021). تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجة التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد19)–دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي . les cahiers du cread، 37(3).

المعهد العربي للتخطيط. (بلا تاريخ). سياسات التنويع الاقتصادي : تجارب دولية و عربية. الكويت.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2021). الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية. تاريخ الاسترداد 11 12, 2022، من https://aoad.org/AASYXX.htm.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2021–2015). الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية. تاريخ الاسترداد 11 12, 2022، من https://aoad.org/ASSY41/statbook41Cont.htm.

بن الدين فتحية، و مريزيق عاشور . (2022). مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة–حالة برامج التنمية المستدامة في الجزائر للفترة(2010–2019) . مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 7(2).

بن رجم محمد خميسي، و هجيرة بلعور. (2016). القطاع الفلاحي مستقبل الجزائر لإقتصاد ما وراء البترول. ملتقى علمي دولي حول : بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول النامية بين الخيارات والدول المتاحة. جامعة ورقلة.

بنك الجزائر. (بلا تاريخ). التقرير السنوي التطور الاقتصادي و النقدي. تاريخ الاسترداد 10 2, 2023، من bank-of-algeria.dz/ar/التقارير السنوية.

بوفليح نبيل. (2005). آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية–دراسة حالة برنامج الانعاش الاقتصادي 2001–2004 المطبق في الجزائر. الجزائر، مذكرة ماجستير: جامعة الشلف.

بيان إجتماع مجلس الوزراء. (2010). برنامج التنمية الخماسي 2010–2014. تاريخ الاسترداد 20 2, 2023، من https://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

جرفي زكريا. (2019). أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر–دراسة قياسية 2000–2018. مجلة مجاميع المعرفة، 5(2).

دراجي لعفيفي، و توفيق بن الشيخ. (2017). تطور القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر. ملتقى وطني حول المؤسسات الاقتصادية و استراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط. جامعة قالمة.

سفيان عمراني. (2015). ترقية القطاع الفلاحي كمدخل للتنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية: جامعة قالمة.

سليم العمراوي. (ديسمبر، 2019). سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر–دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الإستثمارية العامة(2001–2019). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 6(3).

سليمة طبابيية، و لرباع الهادي. (2008). التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية. ملتقى دولي حول التنمية المستدامة و كفاءة استخدام الموارد. جامعة سطيف.

شراد غزلان، و امينة هناء جابي. (2016). سياسة التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي: تجربة المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة. الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار اسعار المحروقات. جامعة البويرة.

صندوق النقد العربي. (2022). التقرير الاقتصادي العربية الموحد. تاريخ الاسترداد 21 2, 2023، من https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022.

علي عبابة، و فقير سامية . (2016). دور القطاع الفلاحي في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الجزائري. الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول النامية بين الخيارات و الدول المتاحة. جامعة ورقلة.

عماري زهير. (2013–2014). تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980–2009. جامعة بسكرة.

فريد عبة. (2017–2018). أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر. اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، ص309. جامعة بسكرة.

محمد الامين الازعر. (2014). سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية و عربية. الكويت.

مركز الابحاث الاحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية. (2020). قاعدة بيانات احصاءات منظمة التعاون الاسلامي. تاريخ الاسترداد 20 2, 2023، من www.sesric.org/oicstat–result–ar.php.

موسى باهي، و كمال روابنية . (2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(العدد الخامس).

ناجي التوني. (2002). مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي. مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية(العدد 2).

ناجي بن حسين، و ابتسام مهيز. (2017). البلدان النفطية و حتمية التحول من الاقتصاد الريعي الى تنويع الاقتصاد –قراءة في التجربة النرويجية–. ملتقى وطني حول المؤسسات الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار البترول. جامعة قالمة.

نوري محمد، و الجبوري عبيد . (2015). تجربة دول الخليج في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

Assafiah, H. (2017). economic diversification in algeria. global journal of economic and busness, 7.